

حذف مضاف أي جرح بالفتحة في كل حال لا في حال صافته وهو اشتقاق
 محذوف وظاهر كلام المصنف أن الاسم في هاتين الحالتين غير منصرف
 وفيه ثلاثة مذاهب أحدها هذا لأن المخرج من غير المنصرف بالفتحة
 هو النون وسقوط الكسرة ما هو بتبعية النون وحيث ضعف سببها
 للفعل التي هي سبب منع الصرف في حوك ما هو من خواص الاسم لا يؤثر إلا في
 سقوط النون دون تابعة الذي هو الكسر بعد الكسرة لا حاله وسقط
 النون لمنع الصرف لا يقال جرح الجوا أيضا من خصائص الاسم فينبغي
 أن يرجع معه إلى الأصل كما ذكرت لا تقول فرق بين خاصة وخاصة
 لأن كلاهما الإضافة والخصائص مختصه بالاسم الصائره بعد
 ككلمة واحدة الأثر في أن العامل يتخطى إلى ويحل فيها هو مدخولها لاجل
 سدة الامتزاج وأن المضاف يتصرف بالمعنى والبدن فيكتسب منه الذكر
 والتأنيف ويصير المضاف إليه علامة تمامه وهذا يدل على شدة
 الامتزاج ولا كذلك حرف الجر وتأنيها أنه منصرف لأن عدم انصرافه
 إمكانا لشدة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر
 قوت حجة الاسميه فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فرخه الكسر
 دون النون لأنه لا يجمع الـ والاضافة وتأنيها التخصيص فان في
 العلقان أو العلة القافية مقام العلقين كما في مثالي المصنف فعبر
 منصرفه والتمام في مررت باجرم لزوالم الجليليه فنصرف قال بعض
 وهذا الخلاف مما لا يخفى له قال استاذ شيخنا وفي وجه الخلاف
 اشكال لأن الظاهر منه أن منهم من قال أنه غير منصرف سوا بقى
 العلقان أو لا وإذا لم يبق العلقان فما وجه القول بمنع الصرف
 إذ لا بد في منع الصرف من العلقين ولو انقروا بالعلقين قبل اللام والاضافة
 لزوم الانقضاء بالعللين الإصليه كما عليه والوجه والتأنيف والاشكال
 انتهى ثم رأيت بعض المتأخرين قال والحق عندى أنه لا خلاف في
 المسئلة أصلا وتخرج القولين المحكيين في هذه المسئلة على هذا

الخالين

الخالين **قوله** أحسن تقوم بما ولي من التمثيل بمررت بما شافنا لا لا
 لا تعترف حتى تنكر فأذا صار نحو عثمان نكرة زال منه إحدى العلقين المتأنيف
 من الصرف فظل في باب ما ينصرف وليس لكلام فيه بخلاف أحسن فان
 ما حده من الصرف الضفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه أضفته لم تنصفه
 وأعلم أن الإضافة إلى مقدر كما لا ضافة لا مذكور نحو قوله أبا زيد من أول في رتبة
 خفض أول على ستة أخط المضاف إليه وأول فيه الوصف ووزن الفعل
قوله والمساجد التمثيل به أول من تمثيل بعضهم بقوله رأيت الوليد بن يزيد
 مباركا لأنه يحتمل أن يكون قد ولد في يزيد الشياح فصارت كمن ثم أدخل عليه
 ال التعريف فقل هذا ليس فيه الأوزن الفعل خاصة ويحتمل أن يكون
 بأقربا على علميه والزيادة فيه كما زعم من مثله للزيادة كما لمصنف
 كما سيأتي **قوله** كالاعني والأصم في التمثيل به لما فيه ال موصوله نظر
 لأنها صفتان مشبهتان وأن الداخلة عليهما معرفة لاموصوله على الصحيح
 من الأحوال الثلاثة وأجب بأن هذا مشاك فيمكن تصحیح التمثيل به كونه
 صحيحا على قول والأولى التمثيل بنحو قوله وهي التثنيات الخوايم يخضع
 الخوايم بالكسرة لدخول الموصوله عليه وهي جمع حايه **قوله** كقول
 رأيت الوليد بن يزيد مباركا تنحته شد يدانها الخلافة كالمهله
 بضم اليزيد لدخول ال الزايد عليه بنا على أنه ما في علميته والمثل يكفده
 الاختصاص فلا يثبت في ما تقدم وأما الوليد قال فيه للمح ومباركا مفعول ثان
 لأن رأيه عليه قاله الرضي وهذا البيت لأن مائة الرماح بجمع به الوليد
 ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية والاعيا جمع عب بكسر العين
 المهملة وسكون الواو وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون الفاق
 وإرادته أمور الخلافة الشاقه وبهم من كلام المصنف أن ما أضيف أو
 دخلته ال جرب الكسرة وانما جرب الكسرة جيبه لأنه اتصل به ما هو من
 خصائص الأسماء ضعفت من شبه الفعل فاعرب بالكسرة على الأصل لأن قلت
 ما ليس صرف يجوز صرفه للضرورة أي لا مرص وروي في الشعر بجعي

ابن جماعة